

مساهمة نظام الإدارة البيئية في إرساء المسؤولية الإجتماعية بالمؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسة ميدانية بشركة اسمنت عين التوتة بباتنة.

**Contribution of environmental management system in establishing social responsibility Algerian industrial enterprises: an empirical study of cement company Ain Touta - Batna**

د. سمير عماري، جامعة سكيكدة (الجزائر)، s.ammari@univ-skikda.dz

تاريخ قبول النشر: 2019/05/25

تاريخ استلام المقال: 2019/03/18

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية مساهمة نظام الإدارة البيئية في إرساء المسؤولية الإجتماعية بالمؤسسات الصناعية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في شركة اسمنت عين التوتة بباتنة. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تبني هذا النظام يساهم في تحقيق المسؤولية الإجتماعية للشركة محل الدراسة، وذلك من خلال الأثر الإيجابي الذي يتركه هذا النظام على الأبعاد الأساسية لهذه المسؤولية، والتي تتمثل في: البعد البيئي، البعد القانوني، البعد الإجتماعي، البعد الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نظام الإدارة البيئية، المسؤولية الإجتماعية، البيئة، المجتمع.

تصنيف (JEL): M14

**Abstract**

this study aimed to clarify how the environmental management system in establishing social responsibility Algerian industrial enterprises, through a case study of an Algerian industrial companies of cement company Ain touta Batna. This study has concluded that the adoption of this system contributes to achieving corporate social responsibility under consideration through the positive impact of this system on the key dimensions of this responsibility, which consists in: environmental dimension, the legal dimension, the social dimension, economic dimension.

**Keywords:** environmental management system, Social responsibility, Environment, society.

**JEL classification:** M14

تعتبر قضايا حماية البيئة من بين قضايا الساعة التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة نظرا لما يخلفه التلوث البيئي من أضرار تصيب البشرية، وفي هذا الإطار تعتبر المؤسسات الصناعية أكبر مساهم في هذا التلوث حيث أن ما تخلفه من نفايات وانبعاثات غازية يؤدي إلى إفساد مكونات البيئة والتأثير على صحة الإنسان فقد أكدت عدة دراسات أن العديد من الأمراض التي يصاب بها الإنسان سببها التلوث، وهنا تزايدت النداءات من طرف المنظمات الدولية والجمعيات والدول حول وجوب حماية البيئة من التلوث وترشيد استخدام مواردها الطبيعية، فأدى ذلك إلى ظهور مصطلح جديد يتمثل في نظام الإدارة البيئية، حيث تم وضع مواصفات للإدارة البيئية منها: المواصفات البريطانية، مواصفات الإتحاد الأوروبي، مواصفات الإيزو، وتعد هذه الأخيرة الأكثر انتشارا عبر مختلف دول العالم، كما تزايد الاهتمام بتطبيق هذا النظام خاصة من طرف منظمات الدول المتقدمة التي تزايد فيها فئة الزبائن الخضراء، وذلك نظرا للمزايا التي يوفرها تطبيقه في مختلف المجالات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر تبني هذا النظام أفضل إجراء يمكن أن تقوم به المنظمات التي تسعى إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية، من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتوضح علاقة نظام الإدارة البيئية بأبعاد هذه المسؤولية.

#### مشكلة الدراسة:

انطلاقا من الدور الذي يحققه تطبيق نظام الإدارة البيئية في إرساء المسؤولية الاجتماعية على مستوى المؤسسات الصناعية الجزائرية، تتضح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال السؤال الجوهرى التالي:

كيف يمكن أن يساهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في إرساء المسؤولية الاجتماعية لشركة

اسمنت عين التوتة بباتنة؟

وبغرض الإلمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسى تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظام الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية وفيما تكمن أهميتهما بالنسبة للمؤسسات الصناعية؟

- كيف يؤثر نظام الإدارة البيئية على أبعاد المسؤولية الاجتماعية؟

- ما هي دوافع تطبيق نظام الإدارة البيئية في شركة اسمنت عين التوتة بباتنة؟

## أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، حيث يُعد موضوع نظام الإدارة البيئية من بين المواضيع حديثة التطبيق في حقل المؤسسات الصناعية الجزائرية، باعتبار تواجد هذه الأخيرة في محيط شديد المنافسة وسريع التغير، وهو ما يحتم عليها أكثر من أي وقت مضى، ضرورة العمل على مواكبة كافة التطورات والتغيرات المحيطة بها، خاصة فيما يتعلق بتطبيق نظام الإدارة البيئية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على أبعاد مسؤوليتها الاجتماعية، وهذا ما تركز عليه هذه الدراسة.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على الإطار المفاهيمي لنظام الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية؛
- إبراز مزايا تطبيق نظام الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية؛
- استكشاف حقيقة نظام الإدارة البيئية في إحدى الشركات الصناعية الجزائرية والمتمثلة في شركة اسمنت عين التوتة بباتنة، وإبراز تأثيراته على أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

## منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة وأهدافها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمساهمة تطبيق نظام الإدارة البيئية في إرساء المسؤولية الاجتماعية بشركة اسمنت عين التوتة بباتنة، من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر والمراجع، وأيضاً البيانات التي تم الحصول عليها من طرف الشركة محل الدراسة.

## مصطلحات الدراسة:

نظام الإدارة البيئية: مختلف الإجراءات التي تطبقها المؤسسة الاقتصادية للحفاظ على البيئة وتحسين أدائها البيئي.

المسؤولية الاجتماعية: التزام ذو طابع طوعي تقوم به المؤسسات بغض النظر عن طبيعة عملها أو قطاعها، باعتبارها جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، بحيث يهدف هذا الالتزام إلى تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال تعظيم الآثار الإيجابية وتخفيض الآثار السلبية لنشاطاتها تجاه المجتمع.

## العرض

### 1. أساسيات حول نظام الإدارة البيئية والمسؤولية الإجتماعية

يعتبر موضوعي نظام الإدارة البيئية من بين المواضيع الأساسية في نظريات السلوك التنظيمي بشكل عام والتنظيم الإداري بشكل خاص، مما يستلزم توضيح بعض المفاهيم الأساسية حول هاذين الموضوعين.

#### 1.1. تعريف نظام الإدارة البيئية

توجد العديد من التعاريف حول نظام إدارة الإدارة البيئية من أهمها التالي:

- دورة مستمرة للتخطيط، التطبيق، المراجعة، التطوير للأنشطة التي تتخذها المؤسسة لغرض الإيفاء بالتزاماتها البيئية (مصطفى، 2014، ص74).

- جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسات البيئية (محمد، 2002، ص190).

- مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تتخذها المؤسسة بهدف تقييم أثر نشاطاتها أو منتجاتها أو كلاهما على البيئة، وذلك من خلال إنشاء النظام الإداري الذي سيعمل على تقليل هذا الأثر عبر الزمن (مراد، 2012، ص304).

- ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المؤسسة) والذي يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا والذي يؤدي تطبيقه عمليا إلى جعل الإدارة تبدو كحلقة وصل بين المؤسسة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها (نجم وعبد الله، 2015، ص208).

- إطار عملي نظامي يهدف إلى إدخال الإدارة البيئية ضمن نشاط المنظمة ومنتجاتها وخدماتها (صالح وداليا، 2006، ص37).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن نظام الإدارة البيئية هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتي توضع من أجل تحسين أداء المؤسسة في مجال حماية البيئة من التلوث البيئي وتضمن استغلالاً رشيداً للموارد الطبيعية.

## 2.1. مزايا تطبيق نظام الإدارة البيئية

إنّ لتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية عدة فوائد تعود على المؤسسة وعلى أصحاب المصلحة (الموظفين، العملاء، المجتمع) في الوقت نفسه، ويمكن ذكر بعضها من هذه الفوائد في الآتي (إلهام، 2009، ص ص 7-9):

### 1.2.1. رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف: وذلك من خلال تحقيق الآتي:

- ترشيد استخدام الموارد وتقليل الهدر في الطاقة؛

- تقليل نسبة المعيب في الإنتاج وتحسين العلاقة مع الموردین؛

- زيادة كفاءة أداء العاملين بفضل البرامج التدريبية وانتقاء الكفاءات؛

- زيادة إنتاجية العاملين بجعل محيط العمل مناسب بيئياً؛

- خفض النفقات وإعادة استخدامها وتدويرها وبالتالي خفض تكاليف التخلص منها؛

- اتخاذ القرارات المناسبة حيث يساعد نظام الإدارة البيئية على تقييم التكاليف والأرباح المرتبطة بالتحسينات (عثمان، 2008، ص 16).

### 2.2.1. تحقيق فوائد في مجال التسويق: تمتلك المؤسسات التي تنتج منتجات غير مضرّة بالبيئة

حصّة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحقيق أهدافهم البيئية. وهنا يأتي دور الملتصقات البيئية والإعلان والإفصاح البيئيين في نشر المعلومات حول الجوانب البيئية لمنتجات المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين سمعة هذه الأخيرة لدى الجمهور ومن ثم إلى زيادة الطلب على منتجاتها مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات التي لا تأخذ بالحسبان الاعتبارات البيئية.

### 3.2.1. تحقيق فوائد في المجال الإداري: وذلك من خلال تحقيق الآتي:

- زيادة رضا العاملين حيث أن مشاركتهم في تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية يزيد من وعيهم بأهمية الشأن البيئي ويرفع من معنوياتهم مما ينعكس على رضاهم الوظيفي؛

- تشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة المختلفة، وكذا تحسين الاتصالات الخارجية بين المؤسسة والجهات الحكومية المتخصصة في مجال حماية البيئة (سامية، 2005، ص 91).

### 4.2.1. تحقيق فوائد إجتماعية وبيئية: من خلال (نجوى وطلال، 2005، ص ص 6.7):

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية؛

- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة الفرد في العمل؛
- تحسين أداء العاملين من خلال رفع روحهم المعنوية وزيادة الرضا الوظيفي لديهم (إيثار وسوزان، 2008، ص12).

### 3.1. أنواع نظام الإدارة البيئية:

تصنف أنظمة الإدارة البيئية إلى ثلاثة أنواع كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول 1. أنواع نظام الإدارة البيئية

المواصفة التي أُشتق منها	الهيئة	النشأة	رمزه	الاسم
المواصفة البريطانية <i>BS-7750</i>	هيئة المواصفات البريطانية	1992	<i>BS-7750</i>	نظام المواصفة البريطانية
/	الإتحاد الأوروبي	1995	<i>EMAS</i>	نظام الإدارة والمراجعة البيئية الأوروبي
مواصفة إدارة الجودة <i>ISO 9000</i>	المنظمة الدولية للقياس <i>ISO</i>	1996	<i>ISO14001</i>	نظام الإيزو

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار (2015)، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات نظام الإدارة البيئية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 202-209.

#### 4.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين الإداريين فيما يتعلق بتحديد تعريف للمسؤولية الاجتماعية، فهناك من يرى بأنها عبارة عن مجموعة من التصرفات التي تقوم بها المنظمة والتي تهدف من خلالها إلى زيادة رفاهية المجتمع والعناية بمصالحه إضافة إلى مصالحها الخاصة. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OCDE*) فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية في سنة 2001 بأنها عبارة عن المساهمة في أعمال التنمية المستدامة في حين حددت اللجنة الأوروبية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات التي تقرر بمبادرة منها المساهمة في بناء مجتمع أفضل وبيئة أنظف (مصطفى، 2014، ص286).

كما يمكن إعطاء تعريف أخرى للمسؤولية الاجتماعية كما يلي (مراد، 2012، ص

ص335.336):

- إلتزام المنظمة بتعظيم التأثيرات الإيجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع الذي تنتسب إليه؛

- إحترام القيم الأخلاقية والأفراد والمجتمعات والبيئة؛

- تصرف المنظمات على نحو يتسم بالمسؤولية الاجتماعية والمسائلة ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية ولكن أمام أصحاب المصلحة الآخرين، بما فهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة.

#### 5.1. مبادئ المسؤولية الإجتماعية:

يمكن تقسيم مبادئ المسؤولية الإجتماعية حسب أصحاب المصلحة إلى ما يلي(مصطفى، 2014، ص ص280، 281):

1.5.1. المالكون: يمكن ذكر العناصر التالية: تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة محترمة للمنظمة في بيئتها، حماية أصول المنظمة، زيادة حجم المبيعات.

2.5.1. العاملون: يمكن ذكر العناصر التالية: تدريب العاملين، عدالة وظيفية، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، امتيازات وظيفية، إسكان العاملين والتكفل بنقلهم، وكذلك احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها(مراد، 2012، ص ص340، 341).

3.5.1. العملاء: يمكن ذكر العناصر التالية: تقديم منتجات ذات جودة عالية، منتجات آمنة للاستعمال، إرشادات استخدام السلعة وكيفية التخلص منها بعد استعمالها.

4.5.1. المنافسين: يمكن ذكر العناصر التالية: منافسة عادلة ونزيهة، عدم جذب العاملين من المنظمات الأخرى بوسائل غير نزيهة، التقيد بالقوانين التي تحافظ على نزاهة المنافسة.

5.5.1. المجتمع: يمكن ذكر العناصر التالية: المساهمة في دعم البنى التحتية؛ توفير مناصب عمل للمجتمع الذي تنتسب إليه، دعم الأنشطة الاجتماعية، توفير المعلومات الصحيحة لأفراد المجتمع، احترام عادات وتقاليد المجتمع (مراد، 2012، ص 340)، المساهمة في القضايا الإنسانية مثل: التبرعات لأوجه الخير المختلفة، دعم البحوث الطبية، دعم العمل التطوعي في المجتمع... الخ (مصطفى، 2014، ص 289).

6.5.1. البيئة: يمكن ذكر العناصر التالية: الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، الاستخدام الأمثل للموارد، زيادة المساحات الخضراء، عدم تقديم المنتجات الضارة بالبيئة.

7.5.1. الحكومة: يمكن ذكر العناصر التالية: الالتزام بالتشريعات والقوانين، احترام تكافؤ الفرص، تسديد الالتزامات المالية والضريبية، المساهمة في دعم أنشطة البحث والتطوير، المساهمة في دعم السياسات الحكومية في محاربة البطالة.

8.5.1. جماعات الضغط: يمكن ذكر العناصر التالية: احترام أنشطة جماعات الضغط المختلفة، احترام دور جمعية حماية المستهلك.

6.1. أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تتجلى أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمنظمات في العناصر التالية (مراد، 2012، ص 338-342):

- تصميم منتجات تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي؛
  - العمل على تحسين وضع المنظمة وتحسين مركزها التنافسي؛
  - توفير بيئة آمنة ومريحة للموظفين مما يجعلهم يعملون بجدية لزيادة الإنتاج وتحسين الجودة؛
  - حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المستدامة؛
  - تبني المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى اجتذاب أفضل العناصر البشرية، لأن المنظمة بهذا التبني أصبحت تمتلك العديد من القيم الإنسانية الهامة؛
  - المساهمة في إزالة عقبات التصدير للخارج.
2. علاقة نظام الإدارة البيئية بالأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية
- 1.2. علاقة نظام الإدارة البيئية بالبعد البيئي:
- يساهم نظام الإدارة البيئية في حماية البيئة ومحاربة التلوث البيئي من خلال التالي:
- ترشيد استهلاك الطاقة، خاصة أن القطاع الصناعي يستهلك نحو ما يزيد عن 50% من إجمالي الطاقة عالميا (إيمان، 2008، ص 265)؛
  - يؤدي تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى التحسين المستمر للأداء البيئي للمنظمة وهذا ما يميزه عن الأدوات المستخدمة في مسألة حماية البيئة من التلوث الصناعي؛
  - الحد من الغازات الملوثة (نجم، 2012، ص 156)؛



- المساهمة في حماية المياه من التلوث، حيث تتوقع اللجنة العالمية المعنية بالمياه أن نصف سكان العالم سيعيشون في ظروف النقص الحاد للمياه بحلول عام 2025 وسوف يزداد الصراع على المياه(عبد العزيز، 2011، ص ص12،13): لذا فإن نظام الإدارة البيئية يساهم في الحد من التلوث المائي والذي يساهم فيه القطاع الصناعي:

- تصميم وتطوير منتجات خضراء ومناسبة أكثر من الناحية البيئية(ثامر وأحمد، 2007، ص179)، والتي يزداد الطلب عليها خاصة في الدول الغربية، كما أن زيادة هذا الطلب ترتبط مع تنامي الوعي البيئي لأفراد المجتمع.

## 2.2. علاقة نظام الإدارة البيئية بالبعد القانوني:

يساهم نظام الإدارة البيئية في الالتزام بهذه القوانين والتشريعات والتي يمكن التطرق لها كما يلي:

- إن أول عنصر من عناصر نظام الإدارة البيئية يتمثل في وضع السياسة البيئية للمنظمة، والتي يجب أن تتضمن الالتزام بالوفاء بالتشريعات والقوانين البيئية السائدة(نجم وعبد الله، 2007، ص135)، كما يجب على المنظمة التعرف على جميع التشريعات والقوانين التي تتعامل بها في نشاطاتها(صلاح وداليا، 2006، ص44):

- إن من بين متطلبات نظام الإدارة البيئية حسب المواصفة الدولية الإيزو 14001 عنصر تحديد التشريعات والقوانين والمتطلبات الأخرى والذي يحمل رقم 4-3-2، حيث يجب على المنظمة أن تحدد بعض التشريعات القانونية والمتطلبات الأخرى ويقصد بهذه الأخيرة ما يمكن تطبيقه في النواحي البيئية مثل القرارات الوزارية، أما عن القوانين الدولية فهناك: قانون مراقبة تلوث الهواء، قانون مراقبة استخدام الكيماويات الخطرة، قانون حماية طبقة الأوزون(عبد الرحمان، 2014، ص ص94،95):

- إن من بين متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية حسب المواصفة الدولية الإيزو رقم 14001 نجد عنصر مراجعة الإدارة العليا والذي يحمل رقم 4-6، حيث يجب على الإدارة العليا للمنظمة أن تراجع نظام الإدارة البيئية للتأكد من استمراريته وفعاليتها، ومن ذلك مراجعة القوانين والتشريعات التي تغيرت(صلاح وداليا، 2006، ص102).

### 3.2. علاقة نظام الإدارة البيئية بالبعد الاجتماعي:

يساهم نظام الإدارة البيئية في زيادة الآثار الإيجابية للمنظمة المطبقة له على المجتمع من خلال:

- المساهمة في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون (مصطفى، 2014، ص182)، حيث يقدر العلماء أن كل تدهور بنسبة 1% في طبقة الأوزون سيزيد حوادث سرطان الجلد البشري ما بين (3-6%) (نجم، 2012، ص16)، وذلك أن تدمير هذه الطبقة يؤدي إلى تسرب الأشعة فوق البنفسجية الضارة إلى الأرض فهي تشكل خطورة كبيرة على صحة الإنسان (إيمان، 2008، ص287)؛

- إعطاء سمعة طيبة للمنظمة وتقديمها كعضو نافع في المجتمع (ثامر وأحمد، 2007، ص179)، فقد أكدت الدراسات وجود ارتفاع في نسبة الإصابة بأمراض السرطان بين السكان المقيمين في أماكن قريبة من المصانع كثيفة الاستخدام مثل صناعات البتروكيماويات وصناعات المعادن، إضافة إلى أن الغازات المتصاعدة من احتراق الطاقة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض السرطانية (إيمان، 2008، ص287).

### 4.2. علاقة نظام الإدارة البيئية بالبعد الاقتصادي:

يمكن التطرق إلى علاقة نظام الإدارة البيئية بالبعد الاقتصادي للمجتمع من خلال التالي:

- تعمل المنظمات التي تبني نظاما للإدارة البيئية بإعادة تدوير المنتجات المستهلكة، خاصة التي تحتوي على المعادن، البلاستيك، الورق، الزجاج،... الخ؛

- من خلال تبني النظام تقوم بعض المنظمات بتخفيض أسعار منتجاتها بسبب ما جاء به النظام من تخفيض لتكاليف المنظمة، مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، خاصة الفئات ذات الدخل المتدني؛

- من خلال تبني المنظمة لنظام الإدارة البيئية يتم توفير بيئة نظيفة لأفراد المجتمع، مما يؤدي إلى الحد من النفقات التي يتحملها هؤلاء الأفراد أو تتحملها الدولة في سبيل علاجهم من انبعاثات ومخلفات المنظمة؛

- إن تطبيق نظام الإدارة البيئية في المنتجعات السياحية يقوم على أساس مرجعه أن عمليات تشغيل الفنادق والمنتجعات تحدث أثارا سلبية على البيئة، لذا فإن هذا النظام يستهدف الحد من هذه الآثار(صلاح وداليا، 2006، ص40)، مما يساعد في جلب المزيد من السياح الأمر الذي يساهم في تنمية القطاع السياحي.

### 3. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية بشركة إسمنت عين التوتة بباتنة

#### 1.3. التعريف بالشركة محل الدراسة:

شركة إسمنت عين التوتة هي مؤسسة اقتصادية عمومية تابعة للمجمع الوطني لإسمنت الجزائر، تم إنشاؤها سنة 1986 وهي تعتبر شركة ذات أسهم (شركة مساهمة SPA)، ويقدر رأس مالها بـ: 2.250.000.000 دينار جزائري، وتسير من طرف مجلس إدارة الشركة، ويتواجد مقرها بشارع بن فليس بلدية باتنة، وتتمثل منتوجاتها في ما يلي:

- الرمل من نوع (0/4)؛

- الحصى بعدة أنواع (8/15، 15/25، 25/50، 4/8)؛

- إسمنت من نوع (CPA-CEM I 42,5 ES) وهو مصنوع من أجل البيئات الصعبة (مثل أعمال الصرف الصحي، الأساسات تحت الأرض، أماكن تواجد المياه)، كما يعتبر هذا النوع من الإسمنت مضادا للأملح، ولقد تم صنعه طبقا للمواصفات (NA 4332002)؛

- إسمنت من نوع (CPJ-CEM II/A 42,5) ويسمى بإسمنت بورتلاندي مركب، وهو إسمنت مصنوع طبقا للمواصفات الجزائرية (2000:NA 442)؛

- إسمنت من نوع (CPJ-CEM III/A 32,5) وقد تم صنعه طبقا للمواصفات الجزائرية (NA 442:2000)؛ كما تحصل على علامة تاج من قبل المعهد الوطني للتقييس (IANOR) التابع للوزارة.

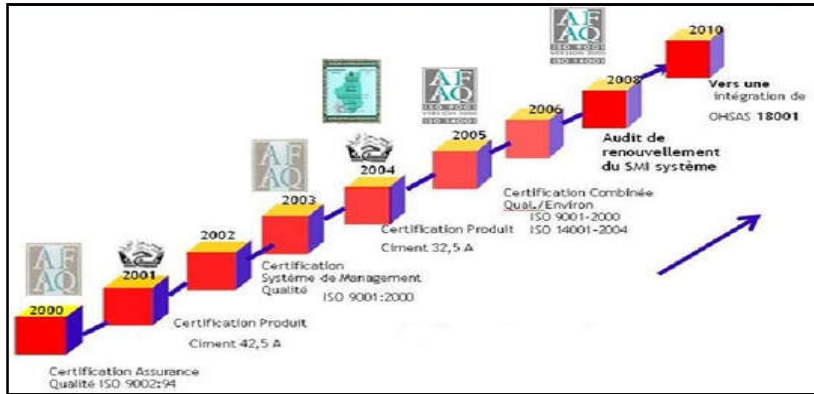
- تُنتج الشركة الإسمنت بجودة عالية، ويتم مراقبته بشكل دوري من طرف مركز الدراسات والخدمات التكنولوجية لصناعة مواد البناء بغية التأكد من استمرار احترام المعايير الخاصة بمواد البناء، وكذلك من طرف المركز الوطني للدراسات والبحوث المدمجة للبناء وتتم عملية المراقبة بشكل فجائي، كما تحاول الشركة الالتزام بأعلى معايير الجودة العالمية طبقا لمواصفات الإيزو رقم 17025 والمواصفات الإيزو رقم 9000، وقد تحصلت الشركة على عدة شهادات هي:

شهادة الإيزو رقم 9002؛ شهادة الإيزو رقم 9001؛ شهادة عن الجائزة الجزائرية للجودة من طرف وزير الصناعة.

### 2.3. دوافع تطبيق الشركة محل الدراسة لنظام الإدارة البيئية:

- تتمثل الدوافع التي جعلت شركة أسمنت عين التوتة تتبنى نظاما للإدارة البيئية في:
- وعي الشركة بأهمية نظام الإدارة البيئية، حيث أن إتخاذ قرار بتطبيق نظام الإدارة البيئية لا يكون إلا بعد إقتناع الإدارة العليا للشركة بمنافع وفوائد هذا النظام؛
  - الإستجابة لمطالب العمال فيما يخص تحسين ظروف العمل المادية وحمائهم من الأمراض التي تسببها الملوثات الموجودة بالشركة؛
  - حماية المجتمع من مختلف الأمراض التي تسببها صناعة الإسمنت خاصة بعد وصول معلومات إلى الشركة بوجود 600 شخص يعانون من الربو ويقطنون بالمدن القريبة من الشركة؛
  - الإستجابة لضغوطات الأجهزة الحكومية (المديرية الولائية للبيئة، البلدية، الولاية) فيما يخص تحسين الأداء البيئي للشركة.
  - سياسة الشركة، والتي هي مبنية على مساندة المستجندات على الساحة الوطنية والدولية فتاريخ الشركة حافل بالإنجازات والتي هي موضحة في الشكل التالي:

#### - الشكل (1). إنجازات الشركة في مجالات الجودة والبيئة وسلامة العاملين



المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة:

<http://www.scimat.dz/?action=presentation&lang=ar> (consulté 08/03/2018).

يلاحظ من الشكل (01) أن للشركة عدة إنجازات، يمكن ذكرها كما يلي:

- الحصول على شهادة تأكيد الجودة (الإيزو 9002 إصدار 1994) وذلك في سنة 2000 من طرف المنظمة العالمية للتقييس (AFAQ)؛

- الحصول على شهادة الحق في وضع علامة "تاج" للإسمنت الذي من نوع (A 42,5) وذلك في سنة 2001 من طرف المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛

- الحصول على شهادة نظام إدارة الجودة (الإيزو 9001 إصدار 2000) وذلك في سنة 2003 من طرف المنظمة العالمية للتقييس (AFAQ)؛

- الحصول على شهادة الحق في وضع علامة "تاج" للإسمنت الذي من نوع (A 32,5) وذلك في سنة 2001 من طرف المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛

- الحصول على الجائزة الجزائرية للجودة وذلك سنة 2004 من طرف وزير الصناعة؛

- شهادة تمنح الحق للشركة في وضع علامة "تاج" للإسمنت الذي من نوع (A 32.5) وذلك في سنة 2004 من طرف المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) التابع لوزارة الصناعة؛

- شهادة نظام إدارة الجودة الإيزو رقم 9001 (إصدار سنة 2000) وذلك في سنة 2005 من طرف المنظمة الدولية (AFAQ AFNOR)؛

- شهادة نظام الإدارة البيئية الإيزو رقم 14001 (إصدار سنة 2004) وذلك في سنة 2005 من طرف المنظمة الدولية (AFAQ AFNOR)؛

- حصول الشركة على نظامي الجودة والبيئة يطلق عليه تسمية نظام الإدارة الموحد SMI (Système de Management Intègrè)؛

- مراجعة أو تجديد نظام الإدارة المتكامل SMI في سنة 2008 وذلك بسبب مرور ثلاثة سنوات على تبنى الشركة لنظامي الجودة والبيئة؛

- تمديد نظام إدارة الجودة على جميع وحدات الشركة وذلك في سنة 2012؛

بالإضافة إلى تلك الانجازات فالشركة حاليا (2016) تعكف على التحضير لكل من شهادة الايزو رقم 14040، شهادة الايزو رقم 14044 والمتعلقين بتقييم دورة حياة المنتج، أي دراسة مدى تأثير

المنتج على البيئة من بداية استخراج المواد الأولية إلى التصنيع ثم التوزيع ثم الاستهلاك ثم الإتلاف، ومن المتوقع أن تحصل الشركة على هاتين الشهادتين في نهاية سنة 2017.

### 3.3. الأسباب التي مكنت الشركة من تطبيق النظام بسهولة:

تعتبر شركة اسمنت عين التوتة من بين الشركات الجزائرية الأولى التي قامت بتنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفات الدولية (الإيزو 14001: 2004) وترجع سهولة وسرعة ذلك إلى الأسباب التالية:

■ تجربة الشركة من قبل في تطبيق نظام إدارة الجودة وفقا للمواصفات الدولية (الإيزو 9000) الذي يشبه كثيرا نظام إدارة البيئة من حيث المتطلبات (السياسة العامة، التدريب، التوثيق، المتابعة والقياس، عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية والوقائية، تدقيق النظام، مراجعة الإدارة).

وفي هذا الصدد تحصلت الشركة على شهادات الإيزو في الجودة وهي كما يلي:

-شهادة الإيزو 1994:9002 في سنة 2000.

-شهادة الإيزو 2000:9001 في سنة 2003.

-شهادة الإيزو 2008:9001 في سنة 2008.

وهذا يدل على التمكن الجيد للشركة في تطبيق نظام إدارة الجودة وفقا للمواصفات الدولية مما ساعدها على تطبيق نظام إدارة البيئة.

### 4.3. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

تم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة البيئة في شهر ديسمبر 2017، حيث تبلورت معظم الأسئلة التي تم طرحها عليه حول كيفية مساهمة نظام الإدارة البيئية في إرساء الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي توضيح لنتائج المقابلة:

- أن نظام الإدارة البيئية ساهم في تحسين الأداء البيئي لشركة إسمنت عين التوتة عن طريق: ترشيد استهلاك الطاقة، التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية، الحد من التلوث الهوائي والمائي، الحد من التلوث الأرضي خاصة في ما تعلق بأثرية صناعة الإسمنت والزيوت، الحد من التلوث السمعي، إدارة النفايات بطريقة أفضل؛

- أن أفضل إجراء قامت به الشركة في مجال حماية البيئة هو إستبدال المصافي الكهربائية بالمصافي ذات الأذرع مما أدى إلى تقليل إفرازات هذه المصافي الجديدة؛

- أن الشركة كانت سباقة الى إحترام القوانين البيئية حيث أن تبني هذا النظام أدى إلى إنشاء مصلحة البيئة على مستوى الشركة والتي قامت بحصر تلك القوانين، كما تقوم بمتابعة أية قوانين بيئية جديد؛

- أن تبني نظام الإدارة البيئية بالشركة أدى إلى احترام القوانين الدولية البيئية؛

- أن تبني نظام الإدارة البيئية ساهم في تحقيق نتائج إيجابية لسكان المناطق المجاورة للشركة عن طريق: كبح أتربة الإسمنت التي كانت تفسد المحاصيل الزراعية، الحد من الإصابة بالأمراض التنفسية؛

- أن تبني الشركة للنظام أدى إلى توفير مناصب عمل غير مباشرة، فمثلا قيام الشركة بعملية فرز النفايات أدى إلى منح أو بيع النفايات للمؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى استفادة أصحاب مركبات النقل من هذه المسألة خاصة الذين ينشطون على مستوى مدينة عين التوتة؛

- أن نظام الإدارة البيئية ساهم في تحقيق نتائج ايجابية تتعلق بالجانب الإقتصادي للدولة عن طريق: الاقتصاد في الموارد الاقتصادية للدولة خاصة الماء والغاز الطبيعي، الحد من استهلاك الطاقة الكهربائية، الحد من النفقات التي تتحملها الدولة في علاج أضرار ملوثات الشركة خاصة علاج الأفراد من الأمراض، عدم ارتفاع أسعار منتوجات الشركة من خلال مساهمة النظام في تخفيض التكاليف، مساهمة النظام في زيادة أرباح الشركة، عدم كبح استثمارات الشركة بفتح فروع جديدة أو التوسع في الإنتاج من طرف أفراد المجتمع أو الدولة، إزالة إحدى عقبات التصدير إلى الخارج بالحصول على شهادة النظام حيث أن الشركة تفكر في عملية التصدير مستقبلا.

4.الخاتمة:

#### 1.4. النتائج الميدانية:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تبني نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية يساهم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم أبعادها كالتالي:

- أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يساهم في: التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية، ترشيد استهلاك الطاقة، الحد من مختلف أنواع التلوث (الأرضي، المائي، الهوائي... إلخ)، زيادة الوعي

البيئي لدى العمال مما ينعكس على تصرفاتهم في العمل وفي حياتهم اليومية، إدارة النفايات بطريقة أفضل؛

- أن تبني نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى: جرد مختلف القوانين البيئية والسهل على احترامها، جلب وتنفيذ القوانين البيئية الجديدة؛

- أن تطبيق نظام الإدارة البيئية يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية لأفراد المجتمع والتي من بينها: الحد من إصابتهم بالأمراض التي تسببها ملوثات المؤسسة، كبح الملوثات التي تفسد محاصيلهم الزراعية، كبح هجرة سكان المناطق المجاورة، توفير مناصب عمل غير مباشرة لهم؛

- أن تبني نظام الإدارة البيئية يساهم في تحقيق نتائج إيجابية تتعلق بالجانب الاقتصادي للدولة والتي من بينها: الاقتصاد في الموارد الاقتصادية للدولة، الحد من النفقات التي تتحملها الدولة في علاج أضرار ملوثات المؤسسة خاصة علاج الأفراد من الأمراض، تخفيض التكاليف بتطبيق النظام قد يؤدي إلى تخفيض أسعار منتوجات المؤسسة أو على الأقل عدم ارتفاعها، زيادة أرباح المؤسسة بتطبيق النظام تؤدي إلى زيادة الاقتطاعات التي تأخذها الدولة، عدم كبح استثمارات المؤسسة بفتح فروع جديدة من طرف أفراد المجتمع أو الدولة وذلك بتسهيل الحصول على رخصة مدى التأثير البيئي، إزالة إحدى عقبات التصدير إلى الخارج، زيادة إنتاج المؤسسة بتطبيق النظام تؤدي إلى التخفيض من فاتورة الاستيراد للمنتوجات التي تستوردها الدولة لتغطية نقص الإنتاج المحلي، التخفيض من تكاليف التخلص من نفايات المؤسسة التي تتحملها الدولة.

#### 2.4. التوصيات:

هناك بعض التوصيات التي قد تفيد الشركة محل الدراسة أو المؤسسات الصناعية المتبينة لنظام الإدارة البيئية في سبيل تحقيقها للمسؤولية الاجتماعية هي كالتالي:

- تشكيل مصلحة أو فريق متخصص تُسند لها مختلف مهام التنظيف الدائم لأرضية الشركة خاصة فيما يخص الأماكن المخصصة للإنتاج والتي يتراكم فيها يوميا الغبار المتطاير الناتج عن العملية الإنتاجية؛

- اقتناء المزيد من الأجهزة التي تصنف مع التكنولوجيات النظيفة مثل أجهزة الطاقة الشمسية؛



- علاج التلوث الضوضائي فلقد أثبتت العديد من الدراسات أن للتلوث الضوضائي نتائج سلبية على إنتاجية وصحة العاملين؛

- غرس المزيد من الأشجار سواء داخل الشركة أو في محيطها الخارجي؛

- جعل جميع عمال مصلحة البيئة من حاملي الشهادات التي تحتوي على تخصص لع علاقة بالبيئة؛

- تفعيل الاهتمام بصحة العاملين من خلال علاج الملوثات التي قد تؤدي إلى إصابة العمال بالأمراض.

### 3.4. آفاق الدراسة:

هناك مجموعة من الدراسات المستقبلية الجديرة بالبحث والتي يمكن استنتاجها من الدراسة الحالية منها:

- مساهمة نظام الإدارة البيئية في تطوير الأداء البشري في منظمات الأعمال؛

- دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية – دراسة مقارنة-؛

- بطاقة الأداء المتوازن كألية لتطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية؛

- دور نظام الإدارة البيئية في نمو وتطور المؤسسات الاقتصادية.

## المراجع

الكتب:

1. مصطفى يوسف كافي (2014): فلسفة التسويق الأخضر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص74.

2. محمد عبد الوهاب الغزاوي (2002): أنظمة إدارة الجودة والبيئة -الإيزو 14000/2000، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص190.

3. مراد زايد (2012): الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص304.

4. نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار(2015): استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، ص208.
5. صلاح محمود الحجار وداليا عبد الحميد صقر(2006): نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجياته-تقنياته-استدامته (ISO/14001)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، ص37.
6. سامية جلال سعد (2005): الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص91.
7. مصطفى يوسف كافي (2014): السياحة البيئية المستدامة (تحدياتها وآفاقها المستقبلية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص286.
8. مراد زايد (2012): الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 335،336.
9. مصطفى يوسف كافي (2014): فلسفة التسويق الأخضر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص ص 280، 281.
10. مراد زايد (2012): الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 340، 341.
11. مراد زايد (2012): الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 340.
12. مصطفى يوسف كافي (2014): فلسفة التسويق الأخضر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 289.
13. مراد زايد (2012): الإتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 338-342.
14. إيمان عطية ناصف (2008): مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 265.
15. نجم عبود نجم (2012): المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 156.
16. عبد العزيز قاسم محارب (2011): الاقتصاد البيئي مقوماته وتطبيقاته، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص ص 12، 13.

17. ثامر البكري وأحمد نزار النوري (2007): التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 179.
18. نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقرار (2007): إدارة البيئة نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، ص 135.
19. صلاح محمود الحجار وداليا عبد الحميد صقر (2006): نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجياته-تقنياته-استدامته (ISO 14001)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، ص 44.
20. عبد الرحمان توفيق (2014): الأساليب والمفاهيم الحديثة للسلامة البيئية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجيزة، مصر، ص ص 94، 95.
21. صلاح محمود الحجار وداليا عبد الحميد صقر (2006): نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجياته-تقنياته-استدامته (ISO 14001)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، ص 102.
22. مصطفى يوسف كافي (2014): اقتصاديات البيئة والعمولة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص 182.
23. نجم عبود نجم (2012): المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 16.
24. إيمان عطية ناصف (2008): مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 287.
25. ثامر البكري وأحمد نزار النوري (2007): التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 179.
26. إيمان عطية ناصف (2008): مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 287.
27. صلاح محمود الحجار وداليا عبد الحميد صقر (2006): نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية منهجياته-تقنياته-استدامته (ISO 14001)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، ص 40.
- مقال في مجلة:
1. إيثار عبد الهادي آل فيحان وسوزان عبد الغني البياتي (2008): تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004: ISO14001، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، العدد 70، ص 12.
- مقال منشور في ملتقى:

1. إلهام يحيياوي وآخرون (2009): نحو تحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية، المؤتمر الدولي اقتصاديات البيئة والعمولة، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ص ص 7-9.

2. عثمان حسن عثمان (2008): دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 16.

3. نجوى عبد الصمد وطلال محمد مفضي (2005): الإدارة البيئية للمؤسسات الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص 6،7.

مواقع الانترنت:

1. الموقع الرسمي لشركة اسمنت عين التوتة بباتنة:

<http://www.scimat.dz/?action=presentation&lang=ar> (consulté le 08/03/2018).

الملاحق

الملحق رقم (01): شهادة (الإيزو 14001:2004)



المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة (www.scimat.dz).

الملحق رقم (02):

صورة تبين حجم الغازات المنبعثة قبل تطبيق نظام الإدارة البيئية



المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة (www.scimat.dz).

الملحق رقم (03):

صورة تبين حجم الغازات المنبعثة بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية



المصدر: الموقع الإلكتروني للشركة (www.scimat.dz).